



25 سبتمبر 2014

بلاغ

على خلفية التجاوزات الخطيرة التي ارتكبها بعض الأعوان يوم الجمعة 26 سبتمبر 2014 يقر الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، تستنكر الوزارة الإخراط بالحق النقابي عن مقاصده النبيل المتمثل في الدفاع عن حقوق الأعوان في إطار احترام القانون. كما تؤكد الوزارة على أن منهجها في التعامل مع المطالب النقابية يقوم على الإحترام التام للحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب كحق دستوري يجب أن يمارس طبقا للتراتيب القانونية وفي إطار ضمان استمرارية المرفق العام بما يمكن الإدارة العمومية من خدمة المواطن والصالح العام وفق ما ينص عليه الفصل 15 من الدستور التونسي المؤرخ في 27 جانفي 2014.

لذلك لا تقبل الوزارة بأي حال من الأحوال الشلل التام الذي تعرضت له مصالحها أيام الإضراب في 23 و 24 و 25 سبتمبر 2014 نتيجة قطع الكهرباء على الإدارة المركزية والتعطيل المتعمد لجميع وسائل الإتصال مما يشكل إعتداء خطيرا على منشأة عمومية.

كما أن الوزارة لا تقبل البة استباحة حرمة مقرها وسلامة العاملين بها وتعلن على أنها ستتخذ الإجراءات القانونية الازمة للحفاظ على هيبة الدولة. وتؤكد الوزارة في النهاية على استعدادها التام لمواصلة التعاون مع هيئات الإتحاد العام التونسي للشغل في إطار الاحترام المتبادل وخدمة الصالح العام.

